جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

نشرة الاقتصاد

اللقاء السنوي الحادي والعشرون لجمعية الاقتصاد السعودية

الاقتصاد الرقمي

تحت رعاية معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات **المهندس عبدالله بن عامر السواحه**، تقيم جمعية الاقتصاد السعودية لقائها السنوي بدورته الحادية والعشرون، بعنوان «الاقتصاد الرقمي»، وذلك يوم الاثنين بتاريخ 1443/8/18هـ الموافق 2022/3/21م في تمام الساعة 9 صباحاً حتى 6 مساءً، في قاعة مركز المؤتمرات بوكالة الأنباء السعودية (واس) في مدينة الرياض.

أهداف اللقاء:

1. التركيز على الاقتصاد الرقمي كأحد العناصر التي أكدت عليها برامج ومرتكزات رؤية المملكة 2030 الطموحة.
2. التعريف بالاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتقنية والنمو الاقتصادي والتوظيف والتحديات التي تواجهه.
3. التعريف بالتقنيات الرقمية في القطاع الخاص، واستخدامها في الاقتصاد السعودي.
4. مناقشة التحديات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي مثل الخصوصية، وحقوق الملكية الفكرية، والأمن وما يستلزمه خلق بيئة قانونية محلية ودولية مناسبة.
5. مناقشة دور المدن الذكية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وجعل تطبيقات المدن الذكية مرنة وتتصف بالخصوصية والكفاءة وقابلية التشغيل البيني.
6. مناقشة أهمية التحول الرقمي في التنمية المستدامة والتحديات في سبيل ذلك مع القاء الضوء على دور الحكومة الرقمية في تطوير اعمال القطاع العام.

كلمة رئيسة الجمعية:
أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

يصدر هذا العدد من «نشرة الاقتصاد» أثناء عقد اللقاء السنوي الحادي والعشرون لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان «الاقتصاد الرقمي» تحت رعاية معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس/ عبدالله بن عامر السواحه في 18 شعبان 1443 هجري (21 مارس 2022م) بقاعة مركز المؤتمرات بوكالة الأنباء السعودية (واس) في مدينة الرياض. كما يتزامن مع الإعلان عن إطلاق تطبيق جمعية الاقتصاد السعودية والذي سيكون عند تفعيله تماماً بمثابة خطوة عملية نحو تحول عضويات الجمعية نحو الرقمنة وتيسير أعمالها مستقبلاً.

يهدف هذا اللقاء إلى التركيز على الاقتصاد الرقمي كأحد العناصر التي أكدت عليها برامج ومستهدفات رؤية المملكة 2030 الطموحة. فالتقنيات الرقمية المبتكرة جلبت فرص اقتصادية هائلة تعود على تحقيق الرفاه للمجتمع، وفي نفس الوقت يقابلها العديد من التحديات التي تحتاج إلى معالجه.

يتضمن اللقاء عدد من المحاور التي تم بنائها على أسس توضح مفهوم الاقتصاد الرقمي والحلول المطروحة لمواجهة تلك التحديات من بناء بيئة قانونية محلية ودولية، بالإضافة إلى توضيح التحولات الرقمية المستحدثة في القطاع العام والخاص، ومناقشة مضامين أهداف التنمية المستدامة فيما يخص التحول الرقمي، وموضوع المدن الذكية، وذلك بمشاركة أكاديميين ومتخصصين وخبراء في هذا المجال.

تُعد الرقمنة إحدى ركائز اقتصاد القرن الحادي والعشرين، فقد أحدث التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم تأثيراً كبيراً في الاقتصاد، حيث طرقت المنظومات التكنولوجية مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية وساهمت في تحقيق المزيد من المزايا لهذه القطاعات، منها سرعة الخدمات وكفاءتها وتطوير الابتكارات والحلول التي يحتاجها المجتمع وتحسين أساليب العمل الإداري في القطاعين العام والخاص.

الرقمنة الاقتصادية هي الاعتماد الكثيف للخدمات الرقمية المترابطة من قبل المستهلكين والمؤسسات والحكومات، وقد أدت الرقمنة خلال الظروف ا

لاقتصادية العالمية الأخيرة دوراً هاما في مساعدة صانعي السياسات في تعزيز النمو الاقتصادي وتوظيفها لتحسين معدلات الكفاءة والإنتاجية في الخدمات.

هدفت رؤية المملكة 2030 على تحقيق التميز في الأداء الحكومي، ودعم التحول الرقمي، والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الاقتصادية، وبناء مجتمع رقمي واقتصاد رقمي ووطن رقمي على نحو يضمن التحول إلى مجتمع رقمي مبني على إنشاء منصات رقمية لإثراء التفاعل والمشاركة المجتمعية الفعالة، واقتصاد رقمي لتطوير الصناعة وتحسين التنافسية والتأثير الإيجابي على الوضع الاقتصادي وتوليد الوظائف المعرفية وتقديم خدمات أفضل للمواطن، ووطن رقمي لتحفيز الابداع من خلال استقطاب الاستثمارات والشراكات المحلية والعالمية في مجالات التقنية والابتكار.

SEA APP

8-9 صباحاً - التسجيل - الاستقبال

الافتتاح : 9 - 9:30 صباحاً

- القران الكريم

- حضور معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

المهندس/ عبد الله بن عامر السواحه

- كلمة رئيسة جمعية الاقتصاد السعودية

أ.د. نورة بنت عبد الرحمن اليوسف

9:30-10:30 صباحاً - الجلسة الافتتاحية: دور الحكومة في تعزيز الاقتصاد الرقمي

رئيس الجلسة: ::: د. سعد بن علي الشهراني

(نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية)

::: أ. ياسر بن فالح الشمري

نائب المحافظ للأعمال والتحول الرقمي في هيئة الحكومة الرقمية

::: د. عبدالله بن محمد الفيفي

نائب محافظ الحكومة الرقمية للاستثمار والتميز الحكومي

10:30-11:30 صباحاً - الجلسة الأولى: التحول الرقمي للقطاع العام

رئيس الجلسة: ::: أ.محمد بن أحمد الربيعان

(أمين مجلس المحتوى الرقمي)

::: م. محمد بن مهنا المهنا

وكيل وزارة الصناعة والثروة المعدنية للتحول الرقمي

::: م. فيصل بن أحمد باخشوين

وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للتحول الرقمي

11:30-12:30 مساء الجلسة الثانية: التحول الرقمي للقطاع الخاص

رئيس الجلسة: ::: د. عبد الله بن صادق دحلان

مؤسس ورئيس مجلس أمناء جامعة الاعمال والتكنولوجيا بجدة - عضو مجلس الشورى سابقاً

م. ياسر بن صالح الفرحان

رئيس مجلس إدارة شركة الأنظمة والتقنيات المتقدمة

م. رائد بن ابراهيم الفايز

نائب المحافظ لقطاع تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

أ. مشاعل بنت عبدالله بن سعيدان

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة آل سعيدان للتنمية وعضو في مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

12:30-1:30 مساء استراحة تناول طعام الغداء - صلاة الظهر

1:30-2:30 مساء الجلسة الثالثة: الأطر القانونية المحلية والدولية في الاقتصاد الرقمي

رئيس الجلسة: ::: د. أحمد بن ناصر الراجحي

أمين مجلس جمعية الاقتصاد السعودية

د. عبدالحكيم بن عبدالرحمن اليحيى

وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للشؤون القانونية واللجان)

م. رائد بن ابراهيم الفايز

نائب المحافظ لقطاع تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

د. مشعل بن صالح السمحان

أستاذ القانون التجاري المساعد بقسم القانون بجامعة المجمعة

2:30-3:30 مساء استراحة قهوة - صلاة العصر

3:30-4:30 مساء الجلسة الرابعة: المدن الذكية نيوم كمثال كيف تُغير الرقمنة المدن؟

رئيس الجلسة: ::: أ. ناصر بن محمدالريس

نائب المدن الذكية في هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي

م. علي بن ناصر العسيري

الرئيس التنفيذي لشركة البوابة الأساسية وتقنية المعلومات

د. خالد بن صالح الشثري

مدير عام تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

4:30-5:30 مساء الجلسة الخامسة: الاقتصاد الرقمي ومضامين التنمية المستدامة

رئيس الجلسة: ::: معالي د. أحمد بن محمد السالم

عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

د. نشوى مصطفى محمد

أستاذ الاقتصاد المشارك بقسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود

د. حاتم بن خالد عقيل

أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم الاقتصاد بجامعة الأعمال والتكنولوجيا

رئيس شرف جمعية الاقتصاد السعودية
صاحب السمو الملكي الأمير
عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

مجلس الإدارة

رئيسة مجلس إدارة الجمعية
أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية
د. سعد بن علي الشهراني

أمين مجلس الجمعية
أحمد بن ناصر الراجحي

أمين مال الجمعية
أشواق بنت ناصر الجهني

عضو مجلس الإدارة
معالي د. أحمد بن محمد السالم

عضو مجلس الإدارة
د. نوف بنت ناصر الشريف

عضو مجلس الإدارة
عبدالله بن محمد المالكي

عضو مجلس الإدارة
أ. جهاد بن عبدالرحمن القاضي

عضو مجلس الإدارة
أ. مشاعل بنت عبدالله السعيدان

مجالس الإدارة السابقة

معالـــي وزير الاتصـالات وتقنيـة المعلومـــات
المهنـــدس عبدالله بن عامـر السواحـــه

لـدى معالـي المهنـدس عبـدالله بـن عامر السـواحه خبـرة مؤسسـاتية تتعـدى العقديـن في مجـالات القيـادة والابتـكار وريـادة الأعـمال وخـلال مسـيرته المهنيـة، بنـى مؤسسـات ناجحـة ورائـدة في القطاعـين العـام والخـاص تتميـز بأداء عـال وتحقق مداخيـل بمليـارات الريـالات.

عين معاليـه وزيـراً للاتصـالات وتقنية المعلومـات في ابريـل2017م. وقبـل تعيينـه، شـغل منصـب المشـرف العـام عـلى مكتـب التحـول الرقمـي للمملكـة العربية السـعودية، وكان مسؤولاً عن أهم الجهـود الراميـة إلـى تحقيـق التحـول الرقمـي في المملكـة، ومنهـا وضـع هويـة رقميـة وطنيـة وتعزيز اعتمـاد البيانـات المفتوحـة وتشـجيع ريـادة الأعمال في المجـال الرقمـي.

عمـل معاليـه وتميـز في القطـاع الخـاص، إذ شـغل منصـب المديـر العـام لشـركة «سيسـكو» السـعودية. وبإدارتـه، بقيـت «سيسـكو» الشـريك الرئيسـي في مجـال التحـول الرقمـي في المملكـة العربيـة السـعودية والمنطقة. كذلـك أسـس حاضنة «أوبيفا» للريـادة الاجتماعيـة التي أطلقـت أول تطبيق صحي على الهواتـف الذكيـة في الشـرق الأوسـط.

وإضافـة إلـى عملـه كوزيـر للاتصـالات وتقنيـة المعلومـات، يـرأس معاليـه مجلـس إدارة كلا مـن: الهيئـة السـعودية للفضـاء وهيئـة تنميـة البحـث والتطويـر والابتـكار ومدينـة الملـك عبدالعزيـز للعلوم والتقنيـة والابتـكار وهيئـة الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات ومؤسسـة البريـد السـعودي واللجنـة الوطنيـة للتحـول الرقمـي. إضافـة إلـى عضويتـه في العـدد مـن اللجـان الوزاريـة والاقتصاديـة والإجتماعية ومـن ضمنهـا مجلـس إدارة مسـك ومجلـس إدارة «نيـوم».

حصـل معاليـه على شـهادتي بكالوريـوس، إحداهـا في الهندسـة الكهربائيـة مـن جامعـة الملـك فهـد للبـترول والمعـادن وأخرى في علـوم الحاسـب مـن جامعـة واشـنطن، كـما اجتـاز برنامـج التعليـم التنفيـذي في جامعـة هارفـارد لإدارة الأعمـال.

تقرير التنافسية العالمي

إنجازات المملكة
العربية السعودية في الاقتصاد الرقمي

أ. محمد سالم (عضو جمعية الاقتصاد السعودية)

في ظل اللقاء التاريخي الحادي والعشرون الذي تعقده جمعية الاقتصاد السعودية تحت رعاية معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس/ عبدالله السواحة عن « الاقتصاد الرقمي » وفي ظل تواجد كوكبة من الخبراء والمتخصصين في مجالي الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات للحديث عن واحدة من أكبر وأهم التحديات في العالم بوجه عام وفي المملكة بوجه خاص فنحن لسنا أمام مصطلح من كلمتين «الأقتصاد الرقمي»بل نحن أمام قوتين عظمتين ، عندما نتحدث عن الاقتصاد الرقمي يصبح المستقبل حاضر بين أيدينا وتصبح التنمينة طريقا نسلكه وليس مجرد هدف نسعي لتحقيقة. وبالحديث عن تلك الصعوبات والتحديات لم تقف المملكة العربية السعودية بقادتها ورجالها البواسل امام اى عقبة من تلك العواقب وغيرها وقامت ومازلت تقوم بالعديد من التحديات لتحقيق رؤية المملكة 2030 وكل ما يساهم في نهوض المملكة و استمرارها على طريقة الريادة والتميز وفي هذا السياق نذكر كلمة سمو خادم الحرمين الشريفين حيث قال «هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً رائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك. « وكذلك كلمة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهما الله حيث قال «طموحنا لأن نبني وطناً أكثر إزدهاراً يجد فيه المواطن ما يتمناه ، فمتقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة العالم» ومن هذا المنطلق يسعى الجميع لتحقيق ذلك.

وتتمثل أهم إنجازات المملكة العربية في مجال الاقتصاد الرقمي فيما يلي :-

1. حققت المملكة تقدماً ملحوظاً عالمية يتمثل فيما يلي:-

7/1 المرتبة الثانية عالمياً في الأمن السيبراني للشركات ضمنالكتاب السنوي للتنافسية العالمية.

7/2 المرتبة السابعة عالمياً في تمويل التطوير التقني ضمن الكتابالسنوي للتنافسية العالمية.

7/3 المرتبة التاسعة عالمياً في تطبيق وتطويرالتقنية ضمن الكتاب السنويللتنافسية العالمية .

7/4 المرتبة الثامة والعشرون عالمياً في البنية التحتية التقنية ضمنالكتاب السنوي للتنافسيةالعالمية، بتقدم 15 مركز.

7/5 المرتبة الرابعة والعشرون عالميًا في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لتسجل التقدم المرتبة الوحيد في الشرق الاوسط.

7/6 المرتبة العاشرة عالمياً في متوسط سرعات الإنترنت المتنقل بسرعة تجاوزت 66,54 ميجابت في الثانية.

2. حققت المملكة تقدماً ملحوظاً بين مجموعة دول العشرين يتمثل فيما يلي:

2/1 المرتبة الثامنة بين مجموعة دول العشرين والمرتبة 27 عالميًا في مؤشر البنية الرقميةضمن مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، بتقدم + 40 مركز.

2/2 المرتبة العاشرة بين دول مجموعة العشرينوالمرتبة 35 عالميًا في مؤشر القدراتورأس المال البشري وضمن مؤشر تطورالحكومة الإلكترونية، بتقدم + 15 مركز.

2/3 المربتى الثانية عشر بين دول مجموعة العشرينوالمرتبة 43 عالميًا في مؤشر تطور الحكومةالإلكترونية، بتقدم + 9 مراكز.

3. حصلت المملكة على جائزة الريادة الحكومية 2020 م الممنوحة من الاتحاد الدولي لقطاع الاتصالات المتنقلة.

4.احتلت المملكة المركز الثالث عالمياً في حجم نشر شبكات الجيل الخامسوالأولى على مستوى الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا.

5. إطلاق الجيل الخامس حيث قامت المملكة من بداية عام 2018م بتكوين الفريق الوطني لتقنية الجيل الخامس بعضوية الهيئة ومقدمي خدماتالاتصالات وعدد من المصنعين, ويهدف الفريق إلى تمكين التبني المبتكر لتقنيات الجيل الخامس في المملكة، ووضع الآليات لتسهيل نشر شبكاتها، وقد وضع الفريق خطة عمل تشمل أهم بنودها: تنفيذ التجارب الحية لشبكة الجيل الخامس وتوفير الطيف الترددي لهذه التقنية، مع استمرار التطور والابتكار في العديد من منظومات التراخيص وزيادة عدد النطاقات المسجلة لدى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

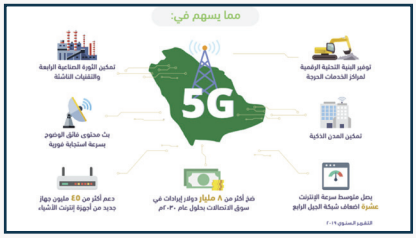

6. وضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ، حيث عملت المملكة على وضع استراتيجية خماسية ضمن ثلاث خطط عمل

1. خطة العمل الأولى: 2006-2010

سعت إلى أن يتمكن الجميع بنهاية عام 2010م، من أي مكان وفي أي وقت، من الحصول على الخدمات الحكومية بمستوى متميز وبطريقة متكاملة وسهلة من خلال الكثير من الوسائل الإلكترونية الآمنة.

2. خطة العمل الثانية: 2012-2016 : سعت إلى تمكين الجميع من استخدام خدمات حكومية فعالة بطريقة آمنة ومتكاملة وسهلة من خلال قنوات إلكترونية متعددة.

3. خطة العمل الثالثة: 2020-2024 : هي خطة العمل الحالية والتي تسعى للوصول إلى مفهوم «الحكومة الذكية».

7. التطورات والإبتكارات الملحوظة في مجال التطبيقات الحديثة في جميع المجالات على مستوى المملكة مثل (الصحة - التعليم - الاستثمار - الموارد البشرية - التغذية - النقل - الحج والعمرة - التباعد الاجتماعي - ..... والعديد من تلك التطبيقات التي تحتاج إلى تقارير منفصل للحديث عنها).

لقد حققت المملكة العربية السعودية قفزات هائلة في جميع المجالات، تماشيا مع رؤية 2030م.، ومن المتوقع للمملكة تحقيق المزيد من الانجازات الاقتصادية الهائلة والتنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الرقمي في السنوات القليلة المقبلة.

سياسات داعمة للتحول الرقمي

د. أحمد بن ناصر الراجحي
قسم الاقتصاد / جامعة الملك سعود

لقد وصلت المملكة العربية السعودية لمراتب متقدمة جداً في التحول الرقمي ليس فقط على المستوى الإقليمي ولكن أيضاً على المستوى العالمي حيث حققت المملكة المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين، وذلك وفق تقرير التنافسية الرقمية لعام 2021 الصادر من المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية. وهذا ليس مستغرب في ظل الدعم الحكومي المتواصل على عدة مستويات وجهات، مصحوبة باستراتيجيات لتحسين البنية التحتية وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية.

ولقد أطلقت المملكة في نوفمبر 2021 م ثلاث مبادرات تقنية نوعية وهي؛«قمة» و «همة» و «طويق»، بهدف دعم استمرار مسيرتها الحثيثة نحوبناء الاقتصاد الرقمي، والذي أكده تصنيفها في تقارير دولية على أنها من ضمن الدول الأسرع في التحول للرقمنة.وبالرغم من وجود تقاطع بين المبادرات الثلاث، الا ان كلاًمنها تتميز بتركيزها على هدف استراتيجي محدد. فمبادرة «قمة» تركز علىبناء مجتمع متفائل من خلال تجميع الرياديين «روادالاعمال» في منصات مركزية تدعم المبادرات التقنية وتسهل ابرام شراكات دولية،في حين تركز مبادرة «همة»على دعم الابتكاروتنمية قطاع تقنية المعلومات من خلال تخصيص 2,5 مليار ريال لتحقيقها. أما مبادرة «طويق»فتركز على تطوير رأس المال البشري من خلال تعزيز المهارات في معسكرات تدريبية خاصة في تقنيات متقدمة يحتاجها سوق العمل وتنتهي بالتوظيف.

هذه المبادرات تعدأنموذج للدول النامية، وهي نتيجة سياسات عامة ذات اهداف محددة تنطلق من خطة طويلة ألآجل متناغمة مع اهدافرؤية المملكة 2030 الطموحة، والتي جعلت الطموحة، والتي جعلت الرقمنة ضمن اهم برامجها وركائزها الأساسية.

من المتوقع أن تتباين إنجازات الدول على صعيد الاقتصاد الرقمي حيث أن بعضها ومنها المملكة تمكنت من قطع شوطاً ملحوظاً، بسبب تفعيل السياسات الداعمة، وتوفر البنية التقنية الاساسية المناسبة. لذا نجد أن هذه الإنجازات تنبع من إجراء اتعملية مثل إطلاق سياسة الاقتصاد الرقمي وإطلاق مشروعات البيئة التنظيمية التجريبية للتطبيقات الرقمية والتقنيات الناشئة. كما تجدر الإشارة إلى مرونة السياسات الحكومية يصبح متطلباً لذلك وهو ما نجده متوفراً فيسياسة منح العديد من التصاريح مؤخراً لشركات الخدمات المالية الرقمية مما يمثل تشجيعاًللتوسع في نشاط التقنيات المالية.

الخيار المتاح للدول النامية في المدى المتوسط يكمن في رقمنة القطاعات المالية والبنكية والتعليم وغيرها، وذلك بدعم ومشاركة حكومية بافتراض وجود القناعة الفردية والمجتمعية بالمكاسب الناجمة عن الاقتصاد الرقمي. وتتحقق هذه المكاسب في مجالات مهمة مثل الاحتواء الاجتماعي الذي يضمن مشاركة الأفراد وتحسين جودة الحياة، وخلق فرص عمل جديدة لهم. كما يمكن لمؤسسات الأعمال الاستفادة من التجارة الكترونية تحت نظام ضريبي واضح، مع تحقيقها الكفاءة في استغلال رأس المال مع تحسن في إنتاجية العمال.

ولكي تستفيد الدول النامية من إيجابيات الاقتصاد الرقمي فقد يتطلب الأمر تبني سياسات عامة ابتكارية، بما في ذلك إمكانية اعتبار خدمات الانترنت من سلع النفع العام وذلك لوجود آثار خارجية إيجابية لها، بسبب فشل آليات السوق في توفيرها للجميع مما يستدعي مساهمة الحكومات في تقديمها.كما أن الدول الأكثر فقراً تظل بحاجة الى المساعدات الخارجية الموجهة لتلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي، مما يتطلب ربطها بالسوق الدولي وتوفير مصادر التمويل اللازم لبنية أساسية تدعم التجارة الالكترونية، والتي بدورها تسهم في احتواء الشباب وتمكين النساء في المناطق النائية.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع ان تسعى الدول التي تعاني من ضعف قطاعها الخاص الى ابرام شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة الالكترونية وغيرها مع تحفيز المنشآت الصغيرة للاستفادة منها. ومع إدراك أهمية الاعتبارات الثقافية لبعض الدول، إلا أنه من الضروري أن تتحلى تشريعاتها بالمرونة في تعاملها مع انتقال البيانات، وتبادلها عبر الحدود دون التضحية بخصوصياتها وهويتها الوطنية والحماية الرقمية، مع الاستمرار فيتشجيع التجارة المحلية والخارجية.

دراسات اقتصادية
السلسة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

صدر العدد السابع والعشرون من مجلة «دراسات اقتصادية» السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية وهو يحتوي على دراستين محكمتين، ومقال علمي.

الدراسة الأولى للدكتور نيزار حسناوي حراثي من قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود وكانت بعنوان:

هل يؤثر تراجع معدلات النمو النقدي على استقرار دالة الطلب على النقود في الاقتصاد

Do Recent Declining Money Growth Rates Affect the Stability of Money Demand for the Saudi Economy? (Nizar Harrathi)

ويهدف البحث الى دراسة العلاقة بين الطلب على النقود في المدى الطويل والنمو النقدي في المملكة العربية السعودية ويأخذ البحث بالاعتبار التغير الهيكلي لسنة 2015م واذي أثر سلبا على معدلات النمو المالي في الاقتصاد السعودي. ويكشف البحث استنادا على اختبارات الاستقرار عدم وجود تغير هيكلي نتيجة للتراجع الأخير للنمو النقدي مما يدل على استقرار دالة الطلب على النقود. بالإضافة الى ذلك أظهرت النتائج أن الطلب على النقد لم يؤدي الى انخفاضاً في السيولة. وتوصى الدراسة بأنه يمكن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال اعتبار عرض النقود أداة فعالة للتعديل على المدى الطويل.

أما الدراسة الثانية للدكتور وحيد عبدالرحمن بانافع من معهد الإدارة العامة بالرياض وكانت بعنوان:

التغيرات الهيكلية والعلاقة بين أسعار الأسهم والنفط في المملكة العربية السعودية

Structural Changes and the Relationship between Stock and Oil Prices in Saudi Arabia. (Waheed Banafea)

ويهدف هذا البحث لدراسة العلاقة بين أسعار الأسهم وأسعار النفط باستخدام بيانات ربعية تبدأ من الربع الأول لعام 1985 الى الربع لعام 2018 ونظراً لاعتماد الاقتصاد السعودي على النفط فان تحليل العلاقة بين أسعار الأسهم والنفط اعتمد على طريق قياسية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية .واظهرت النتائج أنه ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين أسعار الأسهم أسعار النفط وسعر الصرف إلا بعد أخذ بعين الاعتبار أثر أكثر من تغير هيكلي واحد في التحليل كما أشارت النتائج الى وجود أثر إيجابي وذو دلاله إحصائية لأسعار النفط وسعر الصرف على أسعار الأسهم في الاجل الطويل والقصير، ولكن كان تأثيرها على أسعار الأسهم أكبر - في الحجم في الاجل الطويل. أيضا كان تأثير التغير الهيكلي الذي حدث في الربع الأول من 2003 إيجابي وذو دلالة إحصائية على أسعار الأسهم في الاجل الطويل والقصير، ولكن تأثيره أكبر في الحجم في الاجل الطويل كما كان تأثير التغير الهيكلي الذي حدث في الربع الأول من عام 2008 على أسعار الأسهم سلبي في الاجل الطويل والقصير ولكن كان ذو دلاله إحصائية فقط في الاجل الطويل فهذه النتائج قد تساعد المتعاملون في سوق الأسهم السعودي على تقليص نسبة عدم التأكد عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

أما المقال العلمي فهو للدكتور عبدالله بن محمد المالكي من قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود وكانت بعنوان: تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي: من يقود الآخر؟

Financial Sector Development and Economic Growth: Who Leads the Other? (Abdullah Al-Malki)

وتناقش الورقة موضوع العلاقة بين تطور أسواق المال، أو نمو وتطور القطاع المالي بشكل عام والنمو الاقتصادي بدراسات وأبحاث عديدة أجريت بهدف التحقق من وجود هذه العلاقة وأيهما يؤثر في (أو بسبب) الآخر، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر تجاه هذه العلاقة إلا أن معظم الأبحاث والدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود علاقة بين القطاعين الحقيقي والمالي وأن الاختلاف القائم يركز على اتجاه هذه العلاقة، بمعنى آخر هل تتجه العلاقة من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي أم العكس أم أن العلاقة سوى دراسات قليلة جدا، وبالتالي فإن هناك شبه إجماع على وجود علاقة بين تطور القطاع المالي والتنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي في أي اقتصاد قائم.

وبالتالي يمكن القول أن للتمويل أو بمعنى آخر لتطور القطاع المالي دور واضح وهام في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على السواء كما أن النمو الاقتصادي بدوره يؤثر في القطاع المالي. لذا فموضوع العلاقة بين تطور القطاع المالي والقطاع الحقيقي لم يحسم بعد ولا يزال محل اهتمام الاقتصاديين والباحثين في الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على السواء.

كتاب «إشكالية التنمية وثروة النفط في الاقتصاد السعودي»

المؤلف: أ.د. ماجد بن عبدالله المنيف

الناشر: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، رأس بيروت، لبنان أغسطس 2021

كان لتزامن اكتشاف النفط مع توحيد المملكة العربية السعودية أثر حاسم في تشكيل ملامح تطورها الاجتماعي والسياسية والاقتصادي، وانماط العلاقات بين الدولة والاقتصاد والمجتمع، ودورها الإقليمي والعالمي. وعلى الرغم من سلبيات فرط الاعتماد على النفط الواردة في أطروحات «لعنة الموارد» إلا أن سجل المملكة في تطوير مواردها البشرية، وتشييد البنية التحتية، وتنمية القطاعات غير النفطية، والارتقاء بجودة حياة مواطنيها، يشير إلى أنه كان نعمة أكثر منه نقمة.

وبفضل أنماط استغلال النفط وحوكمته، والأطر المؤسسية للإدارة المالية والاقتصادية، والاستقرار السياسي الذي نعمت به، حققت المملكة طوال نصف قرن نموًا سنويًا في الناتج المحلي غير النفطي بمعدل 5,6٪ وارتفع متوسط دخل الفرد ثمانية عشر ضعفًا، وأضحى اقتصادها الأكبر حجمًا عربيًا وترتيبه العشرون عالميًا. ولكن صاحب دورات السوق النفطية طفرات وركود اقتصادي أثرا على استدامة النمو، وتواضع في تنويع الناتج والإيرادات والصادرات، واختلالات في سوق العمل، وتدنٍ في الإنتاجية، وتشوه في نظم الحوافز، وضغوط على دولة الرفاه التي سادت لعقود.

ومع التحول العالمي نحو نظام طاقة لا كربوني استجابة لظاهرة تغير المناخ وتوقع تراجع نمو الطلب على النفط وإيراداته، فلذا من الضروري مواجهة تحديات التوظيف واستمرار اعتماد الاقتصاد والمالية العامة على النفط. لذلك جاءت رؤية المملكة 2030 بنهج تنموي جديد يتعرف على مكامن قوة الاقتصاد والمجتمع السعودي، ويتبنى إطارًا شموليًا للإصلاح في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية. ويهدف هذا الكتاب إلى تحليل مسار تطور الاقتصاد السعودي وتقييم سياسات المالية العامة وأنماط التنمية والتوزيع وسبل مواجهة التحديات الديموغرافية والمالية والنفطية والاقتصادية المتنامية.

كتاب « الاقتصاد القياسي التمهيدي للمالية»

تأليف/كريس بروكس

ترجمة/ د. عبدالله بن محمد المالكي و د. وليد المنصف العمراني

يتميز كتاب « الاقتصاد القياسي التمهيدي للمالية» لمؤلفهكريس بروكس، بأسلوبه الأكاديمي في عرض العديد من مواضيع الاقتصاد القياسي بشكل متكامل ومترابط، بالإضافة إلى طرح الكثير من التطبيقات البرمجيةفي مجال المالية. ويحتوي الكتاب الأصل على 716 صفحة مقسمة إلى اربعة عشر فصلاً، تطرقت الى العديد من المحاور،من ضمنها: نموذج الانحدار الخطي،نمذجة السلاسل الزمنية والتنبؤ بها، النماذج متعددة المتغيرات، نمذجة العلاقات الطويلة المدى في المالية، نمذجة التقلب والارتباط، نماذج تبديل النظام، بيانات البانل،طرائق المحاكاة... إلخ، والتي استعرضها المؤلف بتفصيل أكثر في مقدمة الكتاب.

يعتبر الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد ويعني نمذجة العديد من الظواهر الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، البيولوجية... وتحليلها تحليلاً كمياً تم استخدام مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة من طرف الاقتصادي النرويجي راغنارفريش Ragner Frisch سنة 1926، وهو مصطلح مترجم عن الكلمة الانجليزية Econometrics.

يعتمد الاقتصاد القياسي في تحليله للنظريات الاقتصادية والمالية وغيرها من النظريات على دمج الرياضيات والأساليب الإحصائية في نموذج متكامل وذلك بهدف تقويم معالم ذلك النموذج ثم اختبار الفروض حول ظاهرة ماليةأو اقتصادية أو غيرهما من الظواهر الاخرى وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة يؤدي إلى مساعدة صانعي وآخذي القرارات الاقتصادية والمالية .

ويُعتبر هذا الكتاب الذي يُعَدُّ الأفضل مَبِيعًا، والمختبَر بعناية داخل قاعات الدراسة، مرجعًا شاملًا لطلاب الماليّة، كما تعمل المناقشة الشاملة المصورة لأهم النُهُج التجريبية في مجال الماليّة على إعداد الطلاب لاستخدام الاقتصاد القياسي في الممارسة العملية، أمّا دراسات الحالات المفصّلة فتساعدهم على فَهْم كيفيّة استخدام التقنيات في السياقات الماليّة ذات الصلة، هشذا وتعمل الأمثلة المعَدّة من أحدث نسخة من البرنامج الإحصائي الشهير إفيوز (EViews) على توجيه الطلاب لوضع نماذجهم الخاصّة وتفسير نتائجها.

نهدف من خلال ترجمة هذا الكتاب الى اللغة العربية الى إثراء المكتبة العربية والمساهمة في رفع المستوى العلمي للطالب والباحث العربي من خلال تزويده بالمعارف النظرية والتطبيقية التي تضمنها هذا الكتاب، والضرورية لتكوينه التعليمي والأكاديمي.

القراء المستهدفون من ترجمة هذا الكتاب الى اللغة العربية هم طلبة كليات العلوم الإدارية وكليات الاقتصاد والإدارة في عديد من التخصصات كالاقتصاد، المالية، الاحصاء والأساليب الكمية، والموارد البشرية وغيرها. كما أنه مفيد لطلاب البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه والمتخصصين في الاقتصاد القياسي والاقتصاد المالي. هذا الكتاب موجه أيضاً الى أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات السعودية والجامعات العربية عموماً ولجميع المهتمين بالتحليل الكمي والمالي لكونه يحتوي على عديد من مواضيع الاقتصاد القياسي الحديثه الى جانب العديد من التطبيقات في المجال الاقتصادي والمالي.

يحتوي الكتاب على اربعة عشر فصلا، تطرقت الى العديد من الموضوعات فبالإضافة الى المقدمة في القصل الأول يلخص الفصل الثاني من الكتاب العديد من التقنيات الرياضية والإحصائية الرئيسية التي سوف يحتاج اليها القراء، ثم ينتقل الفصل إلى تقديم مدخل في الإحصاء الوصفي والتوزيعات الاحتمالية. وفي الفصول الثالث، الرابع والخامس، تستعرض المؤلف نموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد الى جانب تحليل فرضيات هذا النموذج.

في الفصل السادس، يعرض المؤلف مقدمة في نماذج السلاسل الزمنية بما في ذلك الدوافع من استعمال هذه النماذج. كما يقدم وصف لخصائص البيانات المالية.

يبدأ الفصلبعرض لبعض ملامح النماذج القياسية العشوائية ثم يتطرق الى كيفية اختيار النموذج المناسب لمجموعة من البيانات، وكيفية تقدير النموذج والتحقق من ملائمة النموذج للبيانات.

في الفصل السابع، يوسّع المؤلف التحليل من النموذج لمتغير واحد الى النموذج متعدد المتغيرات. وتكمن أهمية النموذج متعدد المتغيرات في شرح احتمال وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في العلاقات المالية وفي شرح التحيز في المعادلات المتعددة إذا تم تجاهل هذه العلاقة السببية الثنائية.

في الفصل الثامن، يناقش الكاتب نماذج جذور الوحدة ويقدم لاختبارات عدم السكون في السلاسل الزمنية. وتضمن الجزء الثاني من هذا الفصل تقديم لاختبارات التكامل المشترك وصياغة نماذج تصحيح الخطأ. اما الفصل التاسع فيغطي موضوعا مهما وهو النمذجة والتنبؤ بالتقلب والارتباط. علاوة على ذلك نجد في هذا الفصل تقديم لفئة من نماذج الانحدار الذاتي الشرطي غير متجانس التباين (ARCH models).

الفصل العاشر يناقش اختبار ونمذجة تحويل النظام أو تبديل السلوك في السلاسل المالية الذي يمكن أن ينشأ جراء تغيير في سياسة الحكومة أو في شروط التداول في الأسواق...الخ. أما الفصل الحادي عشر فيقدم صنف آخر من النماذج والذي يعرف باسم نماذجا لبياناتالطولية الثابتةوالعشوائية.

الفصل الثاني عشر يقدم نماذج مختلفة تكون مناسبة لحالات يكون فيها المتغير التابع غير مستمر. في الفصل الثالث عشر نجد مقدمة في استعمال المحاكاة في الاقتصاد القياسي المالي. وفي الفصل الاخير من هذا الكتاب يقدم المؤلف اقتراحات تتعلق بكيفية إجراء مشروع أو أطروحة في التمويل كما انه يقدم بعض المصادر للبيانات المالية والاقتصادية المتاحة عبر شبكة الانترنت.

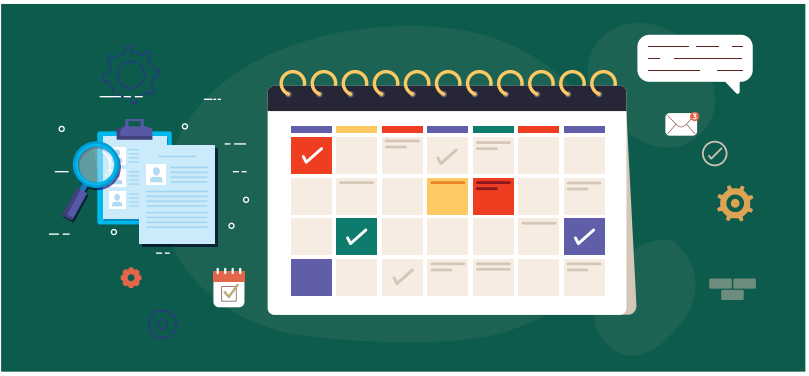

اللائحة الأساسية ونظام جمعية الاقتصاد السعودية

أولاً: اسم الجمعية ومقرها:
تنشأ في جامعة الملك سعود جمعية الاقتصاد السعودية، ويجوز لها أن تنشئ لها فروعاً في أماكن أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ثانياً: أهداف الجمعية:
تهدف جمعية الاقتصاد السعودية - ويشار إليها فيما بعد (بالجمعية) - إلى تحقيق ما يلي:
(1) تنمية الفكر العلمي في مجال تخصص الجمعية والعمل على تطويره وتنشيطه.
(2) تحقيق التواصل العلمي لأعضاء الجمعية.
(3) تقديم المشورة العلمية في مجال تخصص الجمعية.
(4) تطوير الأداء العلمي والمهني لأعضاء الجمعية.
(5) تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.

ثالثاً: نشاط الجمعية:
تحقق الجمعية أهدافها المذكورة في (ثانياً) بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية:
(1) تشجيع إجراء البحوث العلمية والاستشارات العلمية.
(2) تأليف وترجمة الكتب العلمية في مجال اهتمام الجمعية وما يتصل بها في مجالات أخرى.
(3) إجراء الدراسات العلمية لتطوير جوانب الممارسة التطبيقية.
(4) عقد الندوات والحلقات الدراسية والدورات التي تتصل بمجالات اهتمامها.
(5) إصدار الدراسات والنشرات والدوريات العلمية التي تتصل بمجالات اهتمام الجمعية.
(6) المشاركة في المعارض المحلية والدولية.
(7) دعوة العلماء والمفكرين ذوي العلاقة للمشاركة في نشاطات الجمعية وذلك وفق الإجراءات المنظمة لذلك.
(8) تنظيم رحلات عملية لأعضائها وإقامة مسابقات علمية في مجال اختصاصها.

رابعاً: العضوية:
تكون العضوية على ثلاثة أنواع:
(أ) عضوية عاملة: (1) أن يكون طالب العضوية حاصلاً على درجة علمية أو ما يعادلها في مجال تخصص الجمعية.
(2) أن يدفع الاشتراكات السنوية.
(3) ما يراه مجلس الإدارة من شروط
(4) أن يصدر بقبوله قرار من مجلس الإدارة.
(ب) عضوية شرفية: تمنح بقرار من الجمعية العمومية لمن أسهم في تطوير مجالات اهتمام الجمعية، أو قدم لها خدمات مالية أو معنوية، ويعفى عضو الشرف من شرط سداد الاشتراكات، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات.
(ج) عضوية انتساب: ويتمتع بها:
(1) الطلاب الجامعيون في مجال تخصص الجمعية.
(2) العاملون والمهتمون في مجال الجمعية ممن لا يتوافر فيهم شرط المؤهل العلمي المحدد للعضوية العاملة.
ويعفى العضو المنتسب من 50٪ من قيمة الاشتراك السنوي، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت.

خامساً: شروط وإجراءات العضوية:
يشترط في عضو الجمعية ما يلي:
(1) أن يكون حسن السيرة، طيب السمعة، لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار.
(2) أن يدفع ما تقرره الجمعية من رسوم تسجيل واشتراكات سنوية.
(3) أن يتقدم طالب العضوية العاملة أو عضوية الانتساب بطلب انضمام إلى الجمعية
(4) أن يزكي طالب العضوية عضوان عاملان في الجمعية.
(5) وتعرض طلبات العضوية وعضوية الانتساب على مجلس إدارة الجمعية ولا يعتبر الطلب مقبولاً إلا بصدور قرار مجلس الإدارة بذلك، ويبلغ طالب العضوية بما يقرره المجلس في شأن طلبه.

سادساً: إنهاء العضوية:
تنتهي العضوية في الجمعية في الحالات التالية:
(1) انسحاب العضو أو وفاته.
(2) إذا لم يسدد الاشتراك السنوي بعد مضي سنة من استحقاقه.
(3) إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية.
(4) إذا قام بأي عمل أو نشاط يترتب عليه إلحاق الضرر بالجمعية مادياً كان أم أدبياً، ولا تسقط العضوية في هذه الحالة إلا بموافقة مجلس إدارة الجمعية.

سابعاً: إعادة العضوية:
يجوز بقرار من مجلس الإدارة إعادة العضوية إلى العضو الذي فقدها بناء على طلبه إذا زالت أسباب إسقاط العضوية السابقة.

ثامناً: الجمعية العمومية:
تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين، وتعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً في مرة كل عام بدعوة من رئيس مجلس الإدارة، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء، فإذا لم تحضر الأغلبية جاز عقد اجتماع آخر بعد أسبوعين ويعتبر هذا الاجتماع صحيحاً بمن حضر.
ويجوز بناء على طلب مجلس الإدارة أو خمس أعضائها الجمعية العمومية عقد اجتماع غير عادي إذا اقتضت الضرورة ذلك.

تاسعاً: اختصاصات الجمعية العمومية:
تسعى الجمعية العمومية إلى تحقيق أهداف الجمعية ولها على وجه الخصوص ما يأتي:
(1) إصدار القواعد المنظمة لسير العمل الداخلي في الجمعية .
(2) إقرار الميزانية السنوية للجمعية والموافقة على حسابها الختامي.
(3) اعتماد التقرير السنوي للجمعية.
(4) اختيار أعضاء مجلس الإدارة.
(5) إقرار خطة العمل التي يقدمها مجلس الإدارة.
(6)اقتراح إنشاء فروع للجمعية بناء على توصية مجلس الإدارة.
(7)تعيين مراجع خارجي لحسابات الجمعية وتحديد أتعابه.
(8) اقتراح نقل مقر الجمعية من جامعة إلى أخرى.
(9) اقتراح حل الجمعية.

عاشراً: رئيس شرف الجمعية:
للجمعية العمومية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ترشيح رئيس شرف للجمعية العلمية من بين الشخصيات المعروفة باهتمامها بمجالات عمل الجمعية لفترة واحدة مدتها ثلاث سنوات وذلك بقرار من مجلس الجامعة، وله رئاسة من يحضره من جلسات.

حادي عشر: موارد الجمعية وميزانيتها:
(أ) تعتمد الجمعية بصفة أساسية على مواردها الذاتية وهي: (1) حصيلة الاشتراكات السنوية للأعضاء.
(2) حصيلة ما تبيعه الجمعية من مطبوعاتها، ونشرات دورية، وما تقدمه من خدمات في حدود أهدافها.
(3) إيراد ما تعقده الجمعية من دورات وبرامج.
(4) الهبات والتبرعات والمنح التي تقدمها الجامعة الهيئات أو الأفراد.
(ب) ميزانية الجمعية والحسابات الختامية:
(1) تبدأ السنة المالية للجمعية وتنتهي مع السنة المالية للجامعة.
(2) تعد الحسابات الختامية وفقاً للقواعد والأعراف المهنية.

ثاني عشر: تكوين مجلس الإدارة:
(1) يتكون مجلس إدارة من عدد من الأعضاء العاملين لا يزيد عددهم عن تسعة أعضاء تختارهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري بين أعضاء الجمعية العاملين، على يكون ثلثهم على الأقل من منسوبي الجامعة التي أنشأت الجمعية.
(2) مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
(3) إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتالية، دون عذر مقبول جاز لمجلس الإدارة اعتباره مستقيلاً.
(4) عند شغور عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة المختارين من الجمعية العمومية لسبب من الأسباب يختار عضو بديلاً، وتشترط موافقة الجمعية العمومية على ذلك في أول اجتماع لها.
(5) يختار مجلس الإدارة بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً له لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على أن يكون رئيس المجلس من منسوبي الجامعة التي تتبعها الجمعية، كما يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس، وأميناً للمجلس، وأميناً للمال.
(6) يعتبر رئيس مجلس الإدارة ممثلاً للجمعية أمام الغير وينوب عنها في الاتصال بالجهات الرسمية وغير الرسمية في المملكة وخارجها وفق الإجراءات النظامية المقررة وله رئاسة الجمعية العمومية.

ثلاث عشر: اجتماعات مجلس الإدارة:
يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً كل ثلاثة أشهر، ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، ويجوز له عقد اجتماعات غير عادية كلما طلب ذلك أكثر من نصف أعضائه أو طلب خمس عدد أعضاء الجمعية العمومية أو رئيس مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة يقتصر الاجتماع على بحث الموضوعات التي عقد المجلس من أجلها.
وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون صوت رئيس المجلس مرجحاً.

أربع عشر: اختصاصات مجلس الإدارة:
يختص مجلس الإدارة بما يلي:
(1) اقتراح ميزانية الجمعية.
(2) إعداد جدول أعمال الجمعية العمومية.
(3) اقتراح السياسة العامة للجمعية في إطار الأهداف الواردة في هذه القواعد، وعرضها على الجمعية العمومية لإقرارها.
(4) اقتراح القواعد الداخلية للجمعية وتنظيم عملها.
(5) تكوين اللجان والمجموعات المتخصصة لأداء مهام الجمعية ونشاطها.
(6) إعداد التقرير السنوي لنشاط الجمعية ورفعه إلى المجالس المختصة في الجامعة بعد اعتماده من الجمعية العمومية.
(7) تحديد الاشتراكات السنوية للأعضاء.
(8) التكليف بإعداد الدراسات والأبحاث.
(9) الموافقة على عقد الندوات والدورات والحلقات الدراسية وفق الأنظمة المتعلقة بذلك والتي تتبعها الجامعات
(10) قبول الهبات والتبرعات والمنح والمعونات

خمسة عشر: أحكام مؤقتة وختامية:
(1) ترتبط الجمعية في أنشطتها بمدير الجامعة التي أنشئت فيها أو من يفوضه.
(2) تضع الجمعية قواعدها التنفيذية بما لا يتعارض مع مواد هذه القواعد ويتم إقرارها من قبل مجلس الجامعة التي أنشئت فيها.
(3) يعتمد محضر الجمعية العمومية ومجلس الإدارة من قبل مدير الجامعة التي تتبعها أو من يفوضه.
(4) في حالة الاختلاف بين مدير الجامعة والجمعية العمومية أو مجلس الإدارة يرفع الموضوع إلى مجلس الجامعة ويكون قراره في ذلك نهائياً.
(5) إذا حُلت الجمعية العلمية (لأي سبب) تؤول ممتلكاتها إلى الجامعة التي أنشأتها.
(6) إذا تم نقل الجمعية من جامعة إلى أخرى تنتقل جميع ممتلكاتها ووثائقها إلى الجامعة الجديدة.
(7) لمجلس التعليم العالي حق تفسير هذه القواعد.
(8) يعمل بهذه القواعد من تاريخ الموافقة عليها.
(9) تطبق أحكام هذه القواعد على جميع الجمعيات القائمة حالياً.
(10) تلغي هذه القواعد ما يتعارض معها.

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

الرعاة

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

سابك
sabic

أرامكو السعودية
saudi aramco